المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي للمقياس: (الطاقة– البيئة)

أولا: الطاقة:

1- مفهوم الطاقة: هي القدرة التي تملكها المادة لإعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين, كما أنها المقدرة التي يمتلكها نظام ما لإنتاج الفاعلية أو النشاط الخارجي, وهي الكيان المجرد الذي لا يعرف إلا من خلال تحولاته, كما تعرف بأنها كمية فيزيائية يتم التعبير عنها بوحدة الجول في النظام العالمي للوحدات.[1]

استخدم الإنسان عبر العصور الطاقة بدءا من تمكنه إشعال النار واستخدام الخشب, وصيد الحيوانات التي استخدمها كمصدر للغذاء (وهي مصدر طاقة كيميائية وبروتين), وكوسيلة للتنقل والقيام بمهنة الزراعة, والتي استطاع عبرها إنتاج كميات غذائية تفوق عن حاجته, وهو ما أدخله في مجال التجارة, حيث تمكن أيضا من صناعة السفن والإبحار معتمدا على طاقة الرياح.
وقد توسع استعمال الطاقة نسبيا بعد اكتشاف النحاس والبرونز, إذ أن عملية صهرها تحتاج طاقة عالية يتم الحصول عليها عبر إحراق كميات كبيرة من الأخشاب, ومن ثم استخدمت طاقة المياه أيضا في أعمال الري وطحن الحبوب.[2]

وقد استخدم الفحم الحجري في العصور الوسطى مع اختراع المحرك البخاري في القرنين الثامن والتاسع عشر.

أما النفط فقد حفر أول بئر له في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859م في منطقة "أويل كريك" عبر "إدوين دريك", وقد افتتح أول خط أنابيب لنقل النفط سنة 1865 في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

ووصل الأمر إلى استخدام الطاقة النووية, والتي تنوع استخدامها في إنتاج الكهرباء, وكذلك في الحروب على غرار ما حدث في سنة 1945 في مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

---

[1] شيراز حرزالله, "تعريف الطاقة" 2017/01/08
www.mawdoo3.com/تعريف الطاقة

[2] عبد المطلب النقرش, "الطاقة مفاهيمها, أنواعها, مصادرها," 2005
www.pdf-books.org/yaksn/www.alkottob.com-energy.pdf

[3] محمد ختاوي, **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية** (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر,ط,1, 2010) ص ص.16, 17.

وقد سعت الدول الصناعية المستهلكة للطاقة بشكل كبير, توجيه جهودها نحو البحث والتطوير بهدف استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية والحيوية والجوفية.

2-أنواع الطاقة:

أ-الطاقة الكيميائية: وهي الطاقة التي تربط بين ذرات الجزيء الواحد بعضها ببعض, وتتحول من كيميائية إلى حرارية عبر تفاعل كامل بين المركب الكيميائي والأكسجين, لتتم عملية الحرق والتي تنتج حرارة, ويتوافر هذا النوع من الطاقة في الطبيعة ومنه: النفط والفحم والغاز الطبيعي والخشب.

ب-الطاقة الميكانيكية: وهي الناتجة عن حركة الأجسام من مكان لآخر ومن أمثلتها حركة الرياح وظاهرة المد والجزر, وقد تنشأ الطاقة الميكانيكية من الطاقة الكهربائية, كالمروحة الكهربائية التي تحول الطاقة من كهربائية إلى ميكانيكية.[1]

ج-الطاقة الحرارية: وتعد من الصور الأساسية للطاقة التي يمكن أن تتحول كل صور الطاقة إليها, ولا تتواجد الطاقة الحرارية مباشرة في الطبيعة إل في مصادر الحرارة الجوفية.

د-الطاقة الشمسية: وهي مصدر طاقة غير ناضب يصل إلينا بشكل مبعثر, وتتطلب الاستفادة منعا تقنية الخلايا الشمسية لتجميعها ومن ثم استغلالها, وتعد مصدرا نظيفا للطاقة, إذ لا ينتج عن استغلالها أي غازات أو نواتج ضارة للبيئة.

هـ-الطاقة النووية: وهي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة (بروتونات ونيترونات) وتنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة وهو ما يؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا.

و-الطاقة الكهربائية: تنشأ بتحويل نوع من أنواع الطاقة الأخرى إلى كهربائية, كتحويل الطاقة الميكانيكية إلى كهربائية مثل المولد الكهربائي, أو تحويل الطاقة الكيميائية إلى طاقة كهربائية مثلما هو الحال مع البطاريات.

[1] عبد المطلب, **مرجع سابق**.

ز–الطاقة الضوئية: هي عبارة عن موجات كهرومغناطيسية تحتوي على حزم من الفوتونات, ومن أمثلتها الأشعة السينية التي تستخدم في مجالات الطب, وأشعة "غاما" التي لا تتأثر بالمجالات الكهربائية أو المغناطيسية ولها القدرة على النفاذ وتعد من الأشعة الخطرة.[1]

ويعد النفط والغاز الطبيعي والفحم مصادر غير متجددة نظرا لما قد يعتريها من نضوب وهو أمر لوحظ في عديد البقاع حول العالم, أما مصادر الطاقة المتجددة فهي مصادر طبيعية دائمة ومتوفرة وصديقة للبيئة, والتي من أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر والطاقة الحرارية الجوفية, وطاقة المساقط المائية وطاقة البناء الضوئي وطاقة البحار والمحيطات.

ثانيا: البيئة:

1–المفهوم: تعد البيئة مستودع الموارد لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة, وتتجلى في الأنظمة المائية والهوائية والتربة والمراعي والغابات والكائنات الحية والأنظمة الأيكولوجية الداعمة للحياة. وتمثل المحيط الطبيعي الذي تعيش فيه مختلف الكائنات في حالة توازن يضمن استمرارية عيشها وإنتاجها بما يخدم الإنسان وحاجاته الأساسية, وبالنظر للأنشطة الصناعية المنتشرة حول العالم والمعتمدة بشكل أساسي على الطاقة غير المتجددة, والتي في معظمها مضرة بالبيئة, ثار عديد من المهتمين بالبيئة من مؤسسات حكومية وغير حكومية ضد واقع البيئة منذ نهايات القرن الماضي ودعوا إلى إعادة رسم السياسات ووضع القوانين والتشريعات اللازمة للمحافظة على سلامة وفعالية الأنظمة البيئية وحمايتها من التلوث والتدهور.

واستطاع المجتمع الدولي الوصول إلى اتفاقيات دولية لحماية البيئة مثل:

- معاهدة مونتريال لحماية الأوزون.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.
- معاهدة بازل.
- قانون البحار.

[1] **المرجع نفسه.**

– مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

– اتفاقية كيوتو.[1]

2–قانون البيئة: "قانون حماية البيئة": نظرا لما شاب البيئة من تهديدات لتوازنها, نشأ ما يعرف بقانون حماية البيئة الذي عرف ب: "مجموعة القواعد القانونية ذات الطبيعة الفنية التي تنظم نشاط الإنسان وعلاقته بالبيئة والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه, وأنماط النشاط المحظور الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها, والآثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط".

ولقد وضعت عديد الدول قوانين بيئية كالو.م.أ وكندا وانجلترا وفرنسا, كما خصص الدستور الهندي لسنة 1976 مبدأ دستوريا إذ نصّ على التالي: "على الدولة أن تعمل على حماية البيئة وتحسينها وتحافظ على سلامة الغابات والحياة البرية للبلاد".

– وفي الجزائر صدر أول قانون لحماية البيئة سنة 1983, والذي حدَّد الأهداف الرئيسية لحماية البيئة في:

– حماية الموارد الطبيعية.

– الإبتعاد عن كل أشكال التلوث.

– تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

– وقد صدر قانون جديد 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003, والذي حدّد المبادئ الأساسية لحماية البيئة ومن بينها:

–المحافظة على التنوع البيولوجي. – عدم تدهور المواد الطبيعية.

–النشاط الوقائي. –الحيطة.

–الاعلام والمشاركة.[2]

[1] حسين خليل, **السياسات العامة** (بيروت: دار المنهل, 2006) ص ص.439-450.

[2] سايح تركية, **حماية البيئة** (الاسكندرية: مكتبة الوفاء,ط.1, 2014) ص ص.28-31.

المحاضرة الثانية: تاريخ الصناعة النفطية في العالم

لقد أصبحت صناعة النفط تلعب دورا مهما وخطيرا في السياسة الدولية وفي الصراع بين الدول الكبرى حول اقتسام المناطق المختلفة التي تتوفر على إمكانيات الإستغلال النفطي وتسويق المنتجات النفطية بأنواعها للشركات العالمية، ويمكن تقسيم التاريخ النفطي الحديث إلى ثلاث مراحل أساسية:

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

بعد حفر البئر الأول "جون درايك" في الولايات المتحدة وتحقيقه لنتائج إيجابية، بدأ تأجير المناطق المجاورة له، وتوسعت أعمال الحفر والتنقيب وأقيمت معامل التكرير ومدت خطوط الأنابيب.

وفي سنة1861م نقلت أول شحنة نفطية من الولايات المتحدة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي إلى بريطانيا ، ووفقا لهذا ارتفع الإنتاج، وسرعانما قفز من 500 برميل سنة 1860، ليبلغ 63.721 برميل مع مطلع القرن العشرين، وإلى أكثر من 209.000 برميل مع نهاية العقد الأول من القرن. ولقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المنتجين حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث برزت الصناعة النفطية الروسية بروزا قويا في حقول منطقة "باكو" منذ سنة 1874 ثم تطورت ببناء خطوط النقل بالأنابيب، وإقامة معامل للتكرير، واستعمال الصهاريج التي تنقلها عربات السكك الحديدية.

وبدءا من سنة 1898 بدأ النفط الروسي يشق طريقه إلى ألمانيا، ثم إلى سنغافورة، وفي وقت وجيز وصل إلى أسواق الشرق الأقصى بواسطة شركة "روايال دوتش - شال" الأنجلوهولندية، وبالتالي فإنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الريادة في مجال الإنتاج النفطي للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالنظر إلى إنتاجهما الذي كان يمثل 90% من الإنتاج النفطي العالمي[1].

وكانت بريطانيا من أول الدول التي سعت إلى الحصول على امتيازات التنقيب على النفط خارج حدودها الإقليمية، ومن ثم تنظيم احتكاره والسيطرة على مختلف مراحل إنتاجه، ففي سنة 1901 حصلت على امتياز التنقيب في إيران، حيث تدفق النفط بكميات تجارية لأول مرة في الشرق الأوسط سنة 1908 من مسجد سليمان وهي المدينة الصغيرة الواقعة جنوب إيران، وكان ذلك

[1] ابن عمر الحاج موسى، **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1963** (الجزائر، غرداية: المطبعة العربية، "ط.**1**، 2004)، ص.29.

منعطفا هاما في تاريخ النفط العالمي والذي بقي حتى ذلك العام محصورا في الولايات المتحدة الأمريكية وبكميات أقل في مناطق مختلفة في أوروبا.

ونظرا لإدراك الحكومة البريطانية أهمية النفط، قررت اعتباره سلعة استراتيجية كما قررت التدخل بشكل مباشر لحماية شركاتها النفطية ودعمها، للحصول على استثمارات جديدة وذلك من خلال تشريعها لقانون يفرض مشاركة الحكومة في أسهم شركة البترول الأنجلو فارسية وهي الشركة البريطانية الرئيسية لإنتاج النفط والتي تأسست سنة 1909، وهو ما تحقق فعلا في 1914/05/20، حيث دفعت وزارة المالية البريطانية 22 مليون جنيه إسترليني كثمن لما يزيد عن نصف أسهم الشركة، وأصبح من حق الحكومة تقرير سياسة الشركة خاصة وأنها عينت عضوين يمثلانها في مجلس الإدارة ويتمتعان بحق الفيتو على قرارات الشركة، وتزامنا مع هذه الخطوة فرضت بريطانيا على مستعمراتها في الخليج توقيع اتفاقيات تحرم عليها إعطاء حقوق التنقيب لأي شركة غير بريطانية قبل أخذ موافقة المقيم السياسي البريطاني، وبالفعل وقع شيخ الكويت على تعهد بذلك سنة 1913 وشيخ البحرين في سنة 1914 وحاكم عمان سنة 1920[1].

ويذكر أن "وينستن تشرشل" عندما كان وزيرا للبحرية البريطانية، قام باسم وزارته بشراء نسبة 51% من أسهم الشركة الأنجلو فارسية والتي عرفت فيما بعد باسم "بريتش بتروليوم"، وفي سنة 1914 وأثناء انعقاد مجلس الوزراء البريطاني توجه إلى أعضاء المجلس قائلا:

"أيها السادة إن الحرب قادمة، ويسرني إبلاغكم أننا سنفوز بها، إذ تمتلك القوات البحرية لصاحب الجلالة مصادرها البترولية الخاصة بها"[2].

ومع انطلاق الحرب العالمية الأولى لعب النفط دورا فاعلا في مجرياتها ونتائجها، حيث استخدم كوقود للسفن والبواخر واستخدمت الغواصات التي تشتغل بمحركات الديزل لأول مرة. ولأجل حرمان ألمانيا وحلفائها من الإستفادة من النفط الروماني في الحرب قررت دول الحلف الثلاثي المنعقد بين بريطانيا وروسيا وفرنسا تدمير المنشآت الرومانية، مما خلف أضرارا أثرت في مسار الحرب[3]. كما زودت

---

[1] أنيس الدغيدى، **نهب النفط بين أمريكا وبريطانيا في لعبة السياسة** (القاهرة: العالمية للكتب والنشر، ط.1، 2007)، ص ص.62،61.

[2] محمد ختاوي، **مرجع سابق**، ص. 19.

[3] الحاج موسى، **مرجع سابق**، ص.30.

الولايات المتحدة الأمريكية جيوش الحلفاء التي تحارب الألمان بنحو 70 % من الوقود الذي استهلكته معداتهم الحربية، ولهذا قررت واشنطن بعد نهاية الحرب أنها صاحبة حق في الغنائم التي خلفها المحور المهزوم، وقد جاء هذا القرار بعد أن نشرت المعاهد المتخصصة في دراسة النفط الأمريكي أرقاما تدل على أن حجم الإحتياطي النفطي الأمريكي يسير بسرعة نحو النفاد[1].

2- مرحلة ما بين الحربين العالميتين(1919- 1939):

شهدت الصناعة النفطية في هذه المرحلة تطورات بالغة الأهمية، إذ زاد اهتمام كبرى الشركات العالمية بالنفط الفنزويلي حتى وصل إلى المركز الثاني في الإنتاج العالمي.

أما منطقة الشرق الأوسط فقد شهدت زيادة الإنتاج الإيراني، في حين بدأ الإنتاج في كل من العراق والبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية لأول مرة.

ومن جهة أخرى سجلت هذه المرحلة حدثا هاما آخر، تمثل في قيام الثورة البلشفية والتي نتج عنها إقدام النظام الجديد على تأميم الإستثمارات النفطية الخاصة في روسيا[2].

ونتج عن ذلك القرار قيام شركة البترول الأمريكية الرئيسية "ستاندارد أويل أوف نيو جرسي" وشركة "شل" البريطانية الهولندية بمساندة القوى الإنفصالية التي رفضت حكم البلاشفة في منطقة القوقاز، كما أرسلت الحكومة البريطانية حملة عسكرية بقيت مسيطرة على حقول النفط الروسية مدة سنتين، وبرغم اضطرار تلك القوات إلى الانسحاب فإن الشركات الأمريكية والأوروبية فرضت حظرا شاملا على شحن وتسويق النفط الروسي، ونتيجة لذلك بقيت الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على مكانتها كإحدى أكبر الدول المنتجة للنفط الخام في العالم، إذ استخرجت سنة 1938 ما يزيد على 170 مليون طن[3].

كما شهدت سنة 1938 إقدام المكسيك أيضا على تأميم صناعة النفط في البلاد، وعهدت بالقطاع النفطي بأكمله إلى مؤسسة وطنية، وأصبح هذا الإجراء نموذجا طبقته دول عديدة فيما بعد.

---

[1] أنيس الدغيدى، **مرجع سابق**، ص.66.

[2] الحاج موسى، **مرجع سابق**، ص.31.

[3] أنيس الدغيدى، **مرجع سابق**، ص.64.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وقع البريطانيون والفرنسيون اتفاقية "سان ريمو" في 24 أفريل 1920 والذي تضمن ست بنود تنظم تقسيم الحصص في نفط الشرق الأوسط، مما أثار غضب الولايات المتحدة التي رأت في الإتفاق محاولة من بريطانيا للإستئثار بالسهم الأوفر من تركة المهزوم دون مراعاة شركائها الذين قدموا لها الكثير من الدعم والمساندة أثناء الحرب، وظهر هذا في الرسائل المتبادلة بين اللورد "كرزن" وزير خارجية بريطانيا وكل من سفيره في واشنطن السير "جيدس" والسفير الأمريكي في لندن، ويلاحظ هنا أن الصراع على المصالح البترولية أصبح يدور بين الحكومتين البريطانية والأمريكية بعد أن بقي لفترة محصورا في إطار الشركات النفطية التابعة لبلديهما، وهو ما يدل على تأثير الشركات الثلاث الرئيسية (الأنجلو فارسية، رويال دوتش شال، ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) على صانعي السياسة في البلدين.

وبعد اتهامات عديدة متبادلة بين الطرفين الأمريكي والبريطاني لينت بريطانيا أخيرا موقفها لتمنح بعض الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية في الشرق الأوسط وذلك بالتنسيق مع الشركة الأنجلوفارسية[1].

3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

كانت الحرب العالمية الثانية عاملا رئيسيا في دفع دور النفط ليحتل مكانة محورية في الحرب المعاصرة، وذلك نتاجا للتطور النوعي الذي طرأ على الآلة العسكرية، مما ولد الحاجة إلى أنماط جديدة ومتنوعة من المشتقات النفطية. ويمكن إبراز أهم ملامح وخصائص هذه المرحلة في :

أولا: أهمية منطقة الشرق الأوسط المتزايدة في مجال النفط سواء من حيث حجم إنتاجه أو من حيث المخزونات المتوفرة هناك، إذ بلغ الإنتاج في هذه المنطقة حوالي ربع الإنتاج العالمي، إضافة إلى مخزون نفطي يزيد عن ثلثي الإحتياطات العالمية. وظهر هذا بشكل واضح في خمسينيات القرن العشرين[2].

حيث كان العراق ثاني البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة، إذ تم اكتشاف حقل نفطي صغير في (نفط - خانة) منذ سنة 1923، وجرى بدء الإنتاج فيه لغرض الإستهلاك المحلي، ثم اكتشف حقل نفطي رئيسي في كركوك سنة 1927 وآخر في عين زالة، ونظرا لبعد هذه الحقول عن مرافئ التصدير، فإن الإنتاج لم يبدأ فيها بكميات كبيرة إلا سنة 1934، حيث بدأ النفط تدفقه نحو التصدير عبر

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 70 - 79.

[2] الحاج موسى، **مرجع سابق**، ص.33.

خطي أنابيب تم إنشاؤهما من كركوك إلى ميناءين على البحر المتوسط هما حيفا وطرابلس، وقد تم كذلك تطوير حقول نفط جنوب العراق القريبة من الخليج العربي على نطاق واسع، مما أدى إلى إنتاج النفط الخام من هذه الحقول وتصديره سنة 1951، وبتطوير تلك الحقول ازداد إنتاج النفط العراقي الخام من 30 مليون برميل سنة 1926 إلى 50 مليون برميل سنة 1950 ثم إلى 251 مليون برميل سنة 1955.

وفي سنة 1938 تم اكتشاف احتياطات نفطية في المملكة العربية السعودية في الدمام أولا ثم في حقل أبقيق، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تم تطوير كل من حقول المملكة العربية السعودية وقطر والكويت، مما أدى إلى زيادة الإنتاج النفطي بشكل لافت، خاصة من حقل برقان في الكويت وحقلي أبقيق والغوار الكبيرين في السعودية، حيث ارتفع إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية من 8 مليون برميل سنة 1944 إلى 456 مليون برميل سنة 1960، كما ارتفع إنتاج الكويت من 6 مليون برميل سنة 1946 إلى 594 مليون برميل سنة 1960، وارتفع إنتاج قطر من 12 مليون برميل سنة 1950 إلى 64 مليون برميل سنة 1960[1].

ويبين الجدول التالي الإنتاج العالمي من النفط ونسبة مساهمة منطقة الشرق الأوسط فيه، وذلك في الفترة مابين 1930 إلى سنة1958[2].

السنة	الإنتاج العالمي (طن)	إنتاج الشرق الأوسط (طن)	نسبة إنتاج الشرق الأوسط إلى الإنتاج العالمي%
1930	195000000	6340000	3.3
1935	225000000	11490000	5.0
1940	289000000	13900000	4.8
1945	356000000	26550000	7.5
1948	465000000	56910000	12.2
1950	518000000	86600000	16.8
1951	582000000	96190000	16.5
1952	605000000	104440000	19.0
1953	654000000	121620000	20.1
1954	681000000	136000000	20.0
1955	768000000	162468000	21.26
1956	841650000	172549000	20.90
1957	882200000	177900000	20.20
1958	905200000	214300000	23.66

الجدول رقم –01–

[1] عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أكتوبر 2009)، ص ص.45،44.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 46.

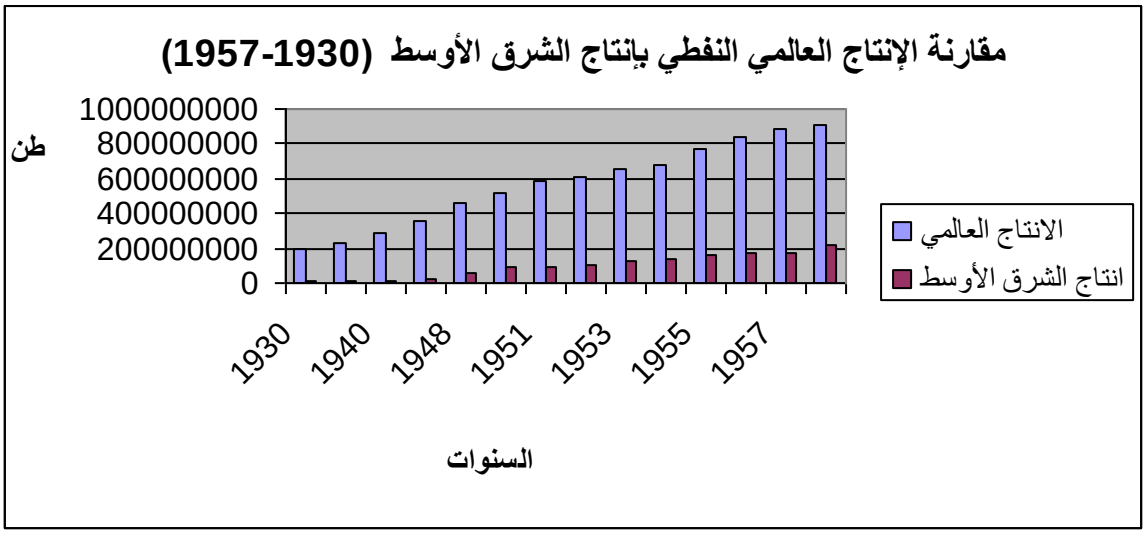

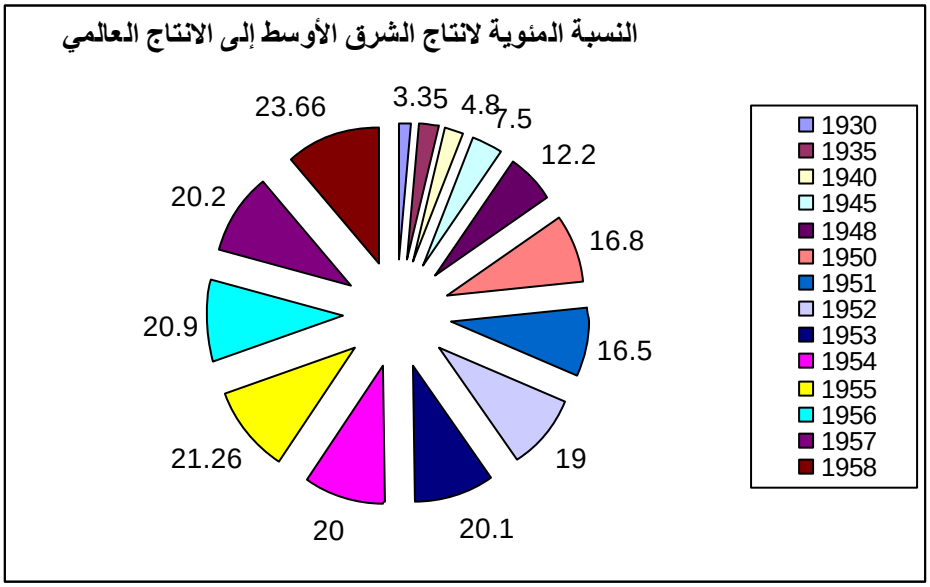

من خلال الجدول والبيانات المرفقة يلاحظ الإرتفاع السريع في الإنتاج النفطي لمنطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى ارتفاع نسبته إلى الإنتاج العالمي، إذ بلغت هذه النسبة 23.66% سنة 1958.

كما أوضحت عديد الكتب التي تناولت موضوع نفط الشرق الأوسط، خاصة الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، الأهمية المتزايدة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، حيث ذكر Stephen Longrigg في كتابه "النفط في الشرق الأوسط اكتشافه وتطويره" والصادر سنة 1954، أن منطقة الشرق الأوسط تحتل الصدارة بنسبة 50 % من احتياطات النفط المكتشفة والمؤكدة في العالم، كما اختتم ملاحظاته بالإشارة إلى أن المهمة الرئيسية لتزويد العالم باحتياجاته من الطاقة خلال المائة سنة القادمة، تقع بكل تأكيد على عاتق الحقول

النفطية في الشرق الأوسط، كما لاحظ بأن الطبقات الحاملة للنفط في المنطقة واسعة وغزيرة الإنتاج، كما أن معدل إنتاج البئر الواحد من النفط مرتفع على نحو لافت للنظر، وهو ما تثبته الأرقام لحد الآن[1].

ثانيا: توسيع دائرة الصناعة النفطية العالمية لتشمل مناطق أفريقيا وكندا وأستراليا وأمريكا اللاتينية، حيث شهدت كندا سنة 1947 اكتشاف كميات ضخمة من النفط الخفيف في المقاطعة الغربية "ألبرتا"، وخلال ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي أصبحت كندا دولة مصدرة للنفط والذي تطورت صناعته في البلاد حتى وصل الإنتاج سنة 2001 إلى 2.76 مليون برميل يوميا، لتلتحق بكل من المملكة العربية السعودية وفنزويلا والمكسيك، وتصبح أكبر مزود للولايات المتحدة الأمريكية إذ زودتها سنة 2001 بحوالي 1.8 مليون برميل يوميا[2].

أما فنزويلا فتعتبر من بين أهم الدول النفطية داخل "أوبك" حيث تملك احتياطي نفطي مؤكد يقدر بنحو 78 مليار برميل سنة 2001 بما يعادل 7.4% من الإحتياطي العالمي من النفط، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة عالميا بعد كل من العربية السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران، ويمثل النفط الفنزويلي أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقرب المسافة، حيث يصل النفط الفنزويلي إلى الخليج الأمريكي خلال خمسة أيام فقط، أما نفط الخليج العربي فيصل إلى الشواطئ الأمريكية في مدة لا تقل عن 45 يوما [3].

ثالثا: عودة الإعتبار للإنتاج النفطي السوفياتي نتيجة للتحسينات التي أدخلت على الموارد القديمة، واكتشاف مصادر جديدة، مما مكن السوفيات من احتلال المركز الثاني في العالم من حيث الإنتاج ابتداء من سنة 1961 ليدخل إنتاجهم من جديد ميدان المنافسة العالمية[4].

وبالرغم من تفكك الإتحاد السوفياتي، إلا أن روسيا لازالت تحتوي على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى شبكة كبيرة من خطوط الأنابيب التي تربط حوض بحر قزوين وآسيا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.47.

[2] أيان رتليدج، **العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟**، ترجمة: مازن الجندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2006) ، ص ص. 133-38.

[3] محمد ختاوي، **مرجع سابق**، ص.219.

[4] الحاج موسى، **مرجع سابق**، ص.33.

الوسطى بشرق وغرب أوروبا، حيث بذل المسؤولون الروس وخاصة منذ تولي "فلاديمير بوتين" الحكم جهودا كبيرة لزيادة النفوذ الروسي في الأراضي التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي سابقا والتي استقلت وسميت بجمهوريات آسيا الوسطى، إضافة إلى الأراضي المتاخمة لروسيا مباشرة وخاصة حوض بحر قزوين الغني بالنفط.

وتمثل صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي القسم الأكبر من الدخل الروسي، إذ تمثل 55 % من الصادرات ونسبة 40 % من الدخل الحكومي لسنة 2002، وقد اعتمد بوتين على صادرات بلاده الطاقوية لتوثيق روابط بلاده مع الخارج خاصة مع ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تقتصر جهوده فقط على الوضع شبه الإحتكاري بالنسبة لنقل نفط وغاز بحر قزوين إلى الغرب، لكنه عمل أيضا على عرقلة أية طرق بديلة تسعى لنقل ذلك النفط والغاز من طريق آخر لا يمر بروسيا[1].

رابعا: التوسع الكبير في مجال تكرير النفط الخام ونقله، إذ لم تبق معامل التكرير مقتصرة على البلاد المصنعة فقط، بل تعدتها لتشمل البلدان الأقل نموا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، فضلا عن أساطيل النقل النفطي التي شهدت توسعا تكنولوجيا واضحا[2].

[1] ختاوي، **مرجع سابق**، ص.243.

[2] الحاج موسى، **مرجع سابق**، ص.33.

المحاضرة الثالثة: تطور الإقتصاد النفطي في القارة الأفريقية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وتخريب، بدأت الدول الكبرى آنذاك في البحث عن النفط بشكل أوسع من ذي قبل، نتيجة لتطور استعمال هذا المورد، والحاجة الأوروبية والغربية عموما لاستخدامه خاصة في عمليات إعادة الإعمار والتشييد بعد الدمار الهائل الذي أصاب أوروبا خلال الحرب، إضافة إلى اقتناع الجميع بارتباط هذا المورد بالقوتين الإقتصادية والعسكرية. فبدأت الدول الإستعمارية كفرنسا وبريطانيا تنقب على هذا المورد في مستعمراتها، خاصة بعد النتائج الضعيفة لوجوده في أوروبا، ويعتبر عقدي الخمسينيات والستينيات من أفضل العقود في مجال الإكتشافات النفطية.

ففي الجزائر مثلا وبالرغم من وجود اكتشافات سابقة في منطقة التل وبالضبط في عين الزفت بحوض وادي الشلف والذي كان أول اكتشاف نفطي سنة 1890، وكذلك في منطقة تريوارت جنوب غرب غليزان في حدود سنة 1915، إلا أن سنة 1952 اعتبرت من أهم المراحل في إنتاج النفط في الجزائر، حيث بدأ في ذلك العام البحث النفطي في الصحراء الجزائرية وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600 ألف كلم مربع إستفادت منها أربع شركات نفطية، وصرفت الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر للسنة المالية 1952- 1953 أكثر من مليارين وربع مليار فرنك فرنسي قديم على ميزانيتها من أجل تجهيز أقاليم الجنوب، فضلا عن الميزانية العادية التي بلغت مليارا ونصف[1].

وفي سنة 1953 أظهرت النتائج الأولية بوادر نجاح في شهر ماي بمنطقة بريان ، مما أدى بفرنسا إلى تجنيد ثلث نفقاتها الموجهة للأبحاث النفطية في كل مستعمراتها لصالح الأبحاث التمهيدية في الصحراء وذلك سنة 1955، ووزعت رخص الإستغلال في بادئ الأمر إلى أربع شركات نفطية هي:

- الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر(S.N.R.E.P.A.L)
- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (S.F.P.A)
- شركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء (CREPS)

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.48 -49.

- شركة بترول الجزائر (C.P.A)

وقد كانت الشركتان الأولتان من مساهمة فرنسية خالصة فيما كان للشركتين الأخريين مساهمات أجنبية.

وفي سنة 1956 تم اكتشاف حقول نفطية في منطقة إيجلي الواقعة على الحدود الليبية، وحقل آخر في زرزايتين، بالإضافة إلى مجموعة حقول أخرى في نفس المنطقة، وقدرت احتياطات النفط حينها في تلك الحقول بنحو 150 مليون طن، وكان ذلك الإكتشاف على يد مجموعة (CREPS). وفي نفس السنة تمكنت هذه الشركة مع (S.F.P.A) باكتشاف النفط في منطقة حاسي مسعود على عمق 3300 متر، وقدرت سعته بنحو 500 مليون طن[1].

ونجد في شمال أفريقيا أيضا ليبيا والتي دخلت المجال النفطي بعد الإستقلال سنة 1951، وفي سنة 1953 شرعت قانونا للمعادن ، وبدأت الشركات النفطية الكبرى بأعمال استطلاع عديدة، والسبب في توجه تلك الشركات إلى ليبيا هو ظهور النفط الجزائري قبلها، وهو ما دعم إمكانية ظهور النفط في ليبيا نظرا للتشابه الجيولوجي بين الصحراء الجزائرية والليبية[2].

ولتسريع أعمال التنقيب والإستكشاف شرعت ليبيا قانونا للنفط صدر في جويلية1955، ويفتح هذا القانون الباب لأكثر من شركة للحصول على امتيازات في مجال التنقيب، ونتج عن ذلك دخول شركات عديدة، وفي سنة 1959 اكتشف النفط بكميات كبيرة، وبدأت ليبيا تصدر أول شحناتها من النفط إلى الخارج في أكتوبر 1961، كما حقق إنتاجها خلال فترة وجيزة قفزات جعلت من ليبيا في منتصف الستينيات من القرن الماضي تحتل المركز السابع بين الأقطار المنتجة للنفط في العالم.

وفي سنة 1965 أصبحت هناك 25 شركة نفطية لديها امتيازات في ليبيا إما منفردة أو بالمشاركة مع شركة أخرى، وكان ذلك يمثل أكبر عدد من الشركات العاملة في مجال النفط في دول العالم الثالث، وكانت شركة "أكسيدنتل" الأمريكية صاحبة أفضل الإمتيازات النفطية في ليبيا في تلك الفترة، حيث كانت تقوم آنذاك بإنتاج حوالي ثلث النفط الليبي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.83-85.

[2] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية** (الكويت: عالم المعرفة، 1982)، ص.144.

وكان لثورة الفاتح في سبتمبر 1969 دورا مهما في تحديد سعر النفط، إذ منذ وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم طلبت حكومته من الشركات العاملة في ليبيا رفع أسعار النفط، ولقد تماطلت هذه الشركات نظرا لوجود قواعد بريطانية وأمريكية في ليبيا وخوفا من الضغط الناتج من الدول الكبرى، لكن الحرب الأهلية النيجيرية التي عطلت إنتاج النفط هناك، أدت إلى بدئ التفاوض بين أكسيدنتل والحكومة الليبية على سعر جديد أفضل من السابق[1].

وقد دفعت تلك المبادرة كلا من الجزائر والعراق والكويت وإيران للمطالبة بزيادة معدل الضريبة، وانتقلت التجربة الليبية إلى مؤتمر "الأوبك" سنة 1970، وأعقب ذلك مفاوضات في طهران سنة 1971، تلاها ارتفاع الأسعار. ومنذ 1973 وقعت الحكومة الليبية مجموعة اتفاقيات مع شركات نفطية عالمية تعتمد على المشاركة في الانتاج ، وبعد أن يأخذ الشريك الأجنبي المخاطرة في البحث عن النفط فإن الإنتاج يقسم بنسبة 85 % للشركة الوطنية الليبية(NOC) و15% للشركة الأجنبية، وفي بعض الحالات 81 % و19 % على التوالي[2].

وفي مصر يعود حفر أول بئر نفطي إلى سنة 1860، إلا أن الإنتاج لم يبدأ في تجاوز نسبة الإستهلاك المحلي بكميات كبيرة إلا مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين، حيث وصل الإنتاج سنة 1980 إلى 600 ألف برميل يوميا، أي إلى ثلاث أضعاف الاستهلاك المحلي من النفط.

ويرجع تاريخ أول تصدير للنفط في مصر إلى سنة 1976، كما أسست الحكومة المصرية السلطة العامة للبترول سنة 1956 والتي أعيد تسميتها بالمؤسسة المصرية العامة للبترول سنة 1992، وأهم المستثمرين الرئيسيين في نشاطات الإستكشاف المصرية نجد شركات "أموكو وريسوك ونورسك هايدرو"، وشركة البترول المصرية التابعة لشركة أجيب، وأيضا كانت هناك شركة البترول البريطانية BP وتوتال الفرنسية، واللتين انسحبتا سنة 1991[3].

وفي غرب أفريقيا نجد نيجيريا والتي تعتبر أقوى المنتجين في هذه المنطقة، وفي أفريقيا عامة، وتحتكر الشركات السبع العالمية الإستثمار النفطي هناك، كما توجد شركات أجنبية أخرى تعمل في البلاد من خلال مشاريع مشتركة مع مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية، ومنها " شل تكساكو وأجيب وموبيل

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.146،145.

[2] **المرجع نفسه**، ص.147.

[3] محمد علي حلاوي،" معجم الأقطار المنتجة للبترول،" **أخبار النفط والصناعة**، السنة 30، ع.344 (مايو 1999)، ص ص21-23.

وألف وشيفرون"، ويرجع أول اكتشاف نفطي في نيجيريا إلى سنة 1957 في منطقة "أولوبيري" وفي سنة 1958 تم تصدير أول شحنة نفط من نيجيريا، وفي سنة 1960 تم إعلان استقلال البلاد وبعدها بعشر سنوات تجاوز إنتاج النفط مليون برميل يوميا وفي سنة 1973 تضاعف الإنتاج ليصل إلى مليوني برميل يوميا، كما أنشأت " مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية" سنة 1977 [1].

وتم أول اكتشاف نفطي في الغابون سنة 1961، حيث بدأ الإنتاج في نفس السنة، ولم يزدد بشكل لافت إلا سنة 1967، إذ تجاوز الإنتاج 50 ألف برميل يوميا وارتفع إلى أكثر من 100 ألف برميل يوميا سنة 1970، وبلغ ذروته منتصف السبعينيات، حيث وصل إلى 250 ألف برميل يوميا، إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تراجعا ما بين 150 و175 ألف برميل يوميا، وأهم المناطق المنتجة نجد حقل "رابي"، وكانت ألف أكيتان وشل تهيمنان على عمليات التنقيب في الغابون، إضافة إلى بعض الشركات الأخرى مثل "شوفكور سورسز" الكندية[2].

كما تعتبر أنغولا من أقوى المنتجين في القارة الأفريقية، وقد ازدادت أهميتها النفطية مع اكتشاف شركة "ألف" الفرنسية لحقل "جيراسول" سنة 1996، وتستثمر فيها شركات نفطية عديدة ك "توتال وشيفرون وبريتش بتروليوم"[3].

---

[1] محمد علي حلاوي،" معجم الأقطار المنتجة للبترول،" **أخبار النفط والصناعة**، السنة 31، ع.352 (جانفي 1999)، ص ص25-27.

[2] محمد علي حلاوي،" معجم الأقطار المنتجة للبترول،" **أخبار النفط والصناعة**، السنة 31، ع.359 (أوت 2000)، ص ص. 25-27.

[3] محمد علي حلاوي،" معجم الأقطار المنتجة للبترول،" **أخبار النفط والصناعة**، السنة 31، ع.355 (أفريل 2000)، ص ص. 24-26.

المحاضرة الرابعة : الشركات النفطية متعددة الجنسيات

ستتعرض الدراسة في هذا المطلب إلى التعريف بالشركات السبع العملاقة في العالم وأهم المحطات التي مرت بها، وهذه الشركات هي:

(إكسون" ايسّو سابقا" وشيفرون وموبيل وتكساكو وغولف وشل وبريتش بتروليوم).

فالخمسة الأولى أمريكية والسادسة هولندية بريطانية، والسابعة بريطانية.

وقد سيطرت هذه الشركات منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم، إضافة إلى الاستغلال والاستثمار والتوزيع والإحتياطي وتكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية والتسويق، متضامنة مع بعضها البعض، حيث سميت بالشقيقات السبع Les Sept Soeurs ، وهي:

1- **شركة إكسون Exxon**: وظهرت بعد حل شركة "إيسو" والتي تعرف بشركة "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي" التابعة للملياردير"روكفيلار" منذ سنة 1891، وفي سنة 1972 أصبحت تسمى "إكسون" واستمرت في نموها، خاصة بعد شراء شركات أخرى مثل Gaz Company في سنة 1987 والتي رفعت قدرة احتياطيها إلى أكثر من 100 مليون برميل، ووصل إنتاجها الإجمالي إلى أكثر من 17 مليون برميل يوميا، وفي سنة 1989 اندمجت مع شركة Imperial Oil ltd الكندية، حيث أصبحت تملك 69.9 % من أسهمها، كما صارت مجمل أنشطتها خارج الولايات المتحدة.

وبغية تنويع خدماتها ومحاولة السيطرة على صناعة النفط، استثمرت أموالها في استغلال الفحم والغاز والبتروكيمياء وجميع المصادر الطاقوية، كما أصبحت لديها فروعا عديدة في الدول المنتجة للنفط، وفي سنة 1984 اندمجت مع شركة Gulf Oil لتصبح أكبر الشركات السبع برأس مال يبلغ 80 مليار دولار، ويقع مقرها في نيويورك، ومضى على وجودها أكثر من قرن[1].

2- **شركة موبيل Mobil**: وتعود جذورها إلى شركة "سكوني فاكوم"، حيث كانت هذه الأخيرة في حاجة ملحة لإنتاج النفط الخام من الشرق البعيد في الولايات المتحدة، فقررت الإنضمام إلى شركة "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي" لكنها انفصلت عنها في سنة 1955 لتصبح مستقلة تحت

[1] ختاوي، **مرجع سابق**، ص ص.100،99.

اسم"سوكوني موبيل"، كما قامت بشراء 10 % من أسهم شركة أرامكو السعودية الأمريكية سنة 1963، وظلت تنوع من أنشطتها في عدة مجالات استطاعت من خلالها تحقيق فوائد ضخمة من تسويق ونقل الفحم والفوسفاط والبترو كيمياء والمواد البلاستيكية ، كما بدأت تعمل في تطوير الطاقة الشمسية مؤخرا.

3- **شركة تكساكو**: تأسست سنة 1902، وتغير اسمها سنة 1926 لتصبح Texas Company ، واكتشفت النفط لأول مرة سنة 1903، وفي سنة 1907 دخلت إلى السوق الأوروبية، وفي سنة 1963 اشترت شركة "غولف للجنوب الأمريكي" وحصلت على 50 % من أسهم أرامكو، مما جعلها تقتحم السوق الدولية للنفط بقوة، وفي سنة 1956 اشترت شركة Trindal Oil Company ، وابتلعت شركة Superior Oil Co. Of Venzuela التي أممت سنة 1975 من طرف الحكومة الفنزويلية، وفي سنة 1989 تم بيع الشركة الفرعية Texaco-Canada إلى إكسون.

وتعتبر تكساكو من أكبر الشركات النفطية في مجال التنقيب والتكرير والتوزيع والتسويق، كما تعتبر من بين أهم الشركات المتخصصة في الصناعات البتروكيماوية.

4- **شركة شيفرون**: وتعتبر من أعظم الشركات في هذه المجموعة نظرا لأنها تهتم بجميع المراحل الخاصة بالنفط، وتتخذ من سان فرانسيسكو مقرا لها، وتنتشر في حوالي مائة دولة في العالم. تأسست سنة 1879، وكان هدفها الرئيس إنتاج وتكرير النفط الخام في ولاية كاليفورنيا.

وفي سنة 1906 انتقلت ملكيتها إلى شركة "روكفيلر ستاندرد أويل كومباني" والتي قسمت بدورها إلى 34 شركة مستقلة لتصبح سنة 1926 تحت اسم "ستاندرد أويل كومباني"، وفي سنة 1984 غيرت اسمها لتصبح"شيفرون" وضمت معها شركة "غولف"[1].

5- **شركة غولف**: ومقرها "بيتسبورغ" كان انفجار ثروتها سنة 1973 عندما اكتشفت أول حقل نفطي في الكويت، واستطاعت في ظرف بضع سنوات أن تسيطر على نصف الحقول الكويتية، كما كان لها استثمارات في أفريقيا وخاصة أنغولا، كما اهتمت بصناعة الفحم والطاقة النووية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.101،100.

6- **شركة بريتش بتروليوم BP**: أسست سنة 1909 مقرها لندن، كانت تسمى قديما "أنجلو بيرسن أويل كومباني"، نشطت بالنفط والغاز، كما ازدهرت أيضا بفضل تدفق نفط الكويت، كما اشتهرت باستثماراتها في نفط إيران منذ 1911، حيث بدأ الإنتاج في حقول إيران بأكثر من 50 مليون برميل بفضل هذه الشركة.

7- **شركة شل "رويال دوتش شال"**: تأسست سنة 1897 على يد "ماركوس صامويل" مقرها لندن، كانت تهتم بإدارة أصداف البحر، والفحم والنفط الروسي وناقلات الوقود، ونظرا لزيادة أرباحها في الشرق الأقصى قرر مالكها ضم شركته إلى شركة هولندية اسمها "رويال دوتش كومباني" سنة 1912 لتصبح "رويال دوتش شال"، وفي سنة 1922 بدأت تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنشط حاليا في مناطق عديدة في العالم[1].

وبالرغم من قوة الشركات سالفة الذكر إلا أنه من المهم التعرض لبعض المحطات التاريخية التي أثرت على دورها وسلطتها النفطية، حيث أنه قبل سنة 1973 كانت هناك درجة عالية من التكامل الرأسي في عملياتها الإنتاجية والتي تشمل الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق وتحديد السعر أيضا، كما كانت تفرض سيطرة شبه كاملة على العرض العالمي للنفط، لكن بعد سنة 1973 فقدت هذه الشركات الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم "بترول المساهمة" Equity Crude، وذلك نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط في بلدانها، حيث قدرت مؤسسة "إني" الإيطالية أن بترول المساهمة الذي تحصل عليه شركات النفط الدولية أصبح يشكل بعد سنة 1973 حوالي 15% فقط من النفط الذي يتم إنتاجه خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة تصل إلى 90% قبل سنة 1973، ومن هنا أصبحت الشركات النفطية متعددة الجنسيات تعتمد على شراء النفط لمواجهة احتياجات مصافي النفط الخاصة بها[2]. كما فقدت قوتها أيضا في تحديد الأسعار، وعموما فإن دور تلك الشركات بعد تأميم صناعة النفط أصبح يقتصر على العمليات التالية للإنتاج، وانعكس تأثير ذلك بشكل واضح على قوة الشركات والتي اضطرت إلى الإندماج فيما بينها بهدف:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.104،102.

[2] محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة** (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ط.1، 1988)، ص ص.126،125.

1 – محاولة الحصول على احتياطات مؤكدة من النفط بعد أن تناقصت احتياطات عديد من الشركات الكبيرة.

2 – حسن استغلال الأصول المستثمرة في العمليات الإنتاجية سواء في التكرير أو التسويق، ومن هنا فإن التكامل بين الشركات من شأنه ترشيد هذه المرافق بما يؤدي إلى تقليل الخسائر الناجمة عن عمليات التشغيل، بل إمكانية تحقيق معدلات معقولة للربح على هذه الإستثمارات[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.132،133.

المحاضرة الخامسة: العلاقة بين الديمقراطية والنفط– الضرائب

يقول ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن:" **المشكلة أن الرب الكريم لم ير من المناسب وضع احتياطات النفط والغاز حيث توجد حكومات ديمقراطية**".[1]

يذهب العديد من الدارسين إلى أنه من السهل الإطاحة بالحكام في البلدان الفقيرة نفطيا، مثل تونس ومصر، مقارنة بنظرائهم في البلدان الغنية كالدول الخليجية، وليبيا والجزائر مثلا.

فحتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، لم يكن النفط عائقا يحول دون حدوث الديمقراطية، لكن منذ نهاية الفترة المذكورة وإلى غاية أواخر التسعينيات، اجتاحت موجة من الديمقراطية العالم باستثناء البلدان الغنية بالنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد ازدادت الفجوة الديمقراطية اتساعا بين الدول المنتجة للنفط وغير المنتجة في الفترة ما بين 1980و2011.

ويرى عديد الباحثين أن هناك عوامل عديدة تدفع نحو الدمقرطة، تتمثل في:

1- الدخول المنخفضة*: فعندما تكون الدول الإستبدادية ذات دخول منخفضة، يصبح أمر انتقالها للديمقراطية أكثر رجحانا.
2- النمو الإقتصادي البطيء: حيث يزداد احتمال تحول الحكومات الإستبدادية إلى ديمقراطية عندما تواجه أزمات اقتصادية.
3- التقارب الجغرافي والزمني: يرى صموائيل هنتنغتون أن التحولات الديمقراطية تحدث على شكل موجات، كما حدث في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين، وفي وسط وشرق أوروبا في التسعينيات من ذات القرن (تأثر الجيران ببعضهم)[2].

---

[1] مايكل روس، **نقمة النفط**، تر: محمد هيثم نشواتي (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط.1، 2014) ص.113.

* يرى مايكل روس بأن الدخول المرتفعة هي التي تكون أقرب للديمقراطية، لكن الباحث أبقاها في الدخول المنخفضة تماشيا مع العنصرين المواليين.

[2] **المرجع نفسه**، ص.115.

العلاقة بين الضرائب والديمقراطية:

يرى عدد من الباحثين أن زيادة الحكام المستبدين للضرائب، ينزع إلى تحريك مطالب شعبية بتشكيل حكومات تمثيلية، حيث أشار عدد من المؤرخين إلى أن نشوء الحكومة التمثيلية برز مع بزوغ فجر أوروبا الحديثة، عندما اضطر الملوك في انجلترا وفرنسا وإسبانيا وهولندا والإمبراطورية النمساوية إلى التخلي عن جزء من سلطاتهم للبرلمانات، مقابل حقهم في فرض ضرائب جديدة.

كما يرى المواطنون الأمريكيون أن ما أثار تمردهم ضد الاستعمار البريطاني، ودفع حركتهم من أجل الاستقلال، هو إقدامه على فرض ضرائب ضدهم، وقد ذُكِر ذلك في إعلان الاستقلال سنة 1776 بوصفها إحدى المظالم الرئيسية التي أثارت التمرد.

فالحكومات الاستبدادية التي تبقي الضرائب منخفضة وتوفر الحد الأعلى من المكاسب لمواطنيها، يكون احتمال تجنبها للتحولات الديمقراطية أكثر رجحانا[1].

وبشأن الدول النفطية، فمن المعلوم أن النفط يعزّز حجم الإيرادات ويزيد من عائدات الحكومة وفوائدها، ونظرا لأن هذه الإيرادات لا تتأتى من الضرائب، فبوسع الحكومات المحافظة على الضرائب في حدها الأدنى، وبالتالي لن يلجأ المواطنون إلى المطالبة بالديمقراطية، خاصة إذا أخذوا بعض الفوائد من الإيرادات، ولن يلجؤوا إلى استبدال حكامهم.

وكمثال على ذلك، نجد أن النظام في المملكة المغربية الشقيقة، لجأ بعد التحولات السياسية التي حصلت في تونس ومصر خلال سنة 2011 إلى تخفيف بعض العبء السياسي على ذاته من خلال منح الحكومة مزيدا من الصلاحيات التي كانت سابقا منوطة بشخص الملك، لأن البلد لا يملك النفط أولا، وثانيا مخافة امتداد الحركة الثورية في المنطقة تجاه المغرب، وبالتالي أراد النظام الملكي إبعاد كل تأثير اقتصادي سلبي عليه، وإلصاق معظم المشاكل الإقتصادية الحاصلة في البلاد بأداء الحكومة.

ويلاحظ أن المواطنين في ممالك النفط يشعرون بالامتنان لحكامهم نظير منحهم الأموال، ويترجم ذلك الامتنان إلى دعم سياسي، غير أن هناك من يرى أن مواطني الخليج يعتقدون أن نفط بلادهم وثرواتها ملك لهم أيضا وليس مقتصرا على ملوكهم، وبالتالي لا يشعر الكثير منهم بامتنان كبير لتلقيهم شيئا يعتقدون أنه ملكُهم.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 118،119.

المحاضرة السادسة: إطلالة على قوانين المحروقات في الجزائر

ستتعرض هذه المحاضرة لأبرز قوانين الطاقة وتعديلاتها، إضافة إلى تعليقات وملاحظات بشأن مدى فعاليتها في تطوير واقع الطاقة في الجزائر.

أولا: قانون سنة 1986: والمرقم ب 86- 14 المؤرخ في 19 أوت 1986، والذي حدَّد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح لشركة سوناطراك بالانفتاح على الشراكة، حيث أقر هيمنة حقيقية لها على جميع أنشطة القطاع، وعدم ثقة الدولة الجزائرية في الشركات الأجنبية للقيام بأي من تلك الأنشطة إلا عبر سوناطراك، حيث لا تقل نسبة شركة سوناطراك في أي نشاط عن 51%.

ويمكن خولصة مخرجات هذا القانون في:

- منح رخص التنقيب والانتاج حصريا لشركة سوناطراك.
- سيطرة سوناطراك على أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب، وغلق باب الشراكة فيها.
- يسمح القانون بالشراكة في أنشطة البحث والتنقيب والانتاج من خلال صيغة عقد تقاسم الإنتاج، حيث تستطيع شركات النفط والغاز الاستفادة من الأرباح على النفط الخام والمنتجات النفطية بما لا يتجاوز نسبة 49% في السنة خالية من الضرائب.
- تطرح شركة سوناطراك المناقصات لاختيار الشركاء من شركات النفط والغاز وفق آلية عقود تقاسم الانتاج، وغالبا ما تطلب الشركات دخول سوناطراك معها في شراكات عقود تقاسم الإنتاج ليس بوصفها مالكة الحقوق، بل بوصفها مستثمر خاص.
- تستفيد سوناطراك من نمطين من الحصص أولهما تأتي من مداخيل النفط والخام أو من تصدير الغاز الطبيعي، والحصة الثانية تأتي من اعتبار سوناطراك مالك للسند المنجمي.
- يمنح القانون العقود في مجال المحروقات السائلة فقط (لا امتيازات في الغاز).
- لا يشير القانون إلى وسائل التحكيم الدولي في المنازعات التي يمكن حدوثها[1].

[1] بوحنية قوي وخميس محمد،" قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة،" **دفاتر السياسة والقانون**، ع.9 (جوان 2013) ص ص.145-161.

- تتضمن الجباية في قانون 1986 ما يلي:
  - الإتاوات تبدأ من 12.5 % إلى غاية 20%.
  - الضريبة على الدخل من 65% إلى غاية 85%.

ملاحظة:

جاء قانون 1986 في ظروف خاصة أبرزها الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل المبادلات الخارجية بنسبة 34%، لذا جاء من أجل فتح باب الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات عبر الشراكة مع سوناطراك.

تعديلات سنة 1991: جاءت بغية تحسين قانون 1986 وتوسيعه ليشمل مجال الغاز الطبيعي، وكذا تحسين نظام الضرائب عبر التخفيف من الشروط المالية والضرائب على الدخل، والتخفيف من الإتاوات، وقد شملت التعديلات نحو 14 تعديلاً، حيث سمحت للشركات الأجنبية بحق الحصول على أرباح منصفة، ومنحتها حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات الخلاف والتنازع، كما مُنِحت الشركات الأجنبية فرصة الاستثمار في مجال نقل المحروقات عبر الأنابيب، وتم تخفيض الإتاوات إلى نسبة 10% والضريبة على الدخل إلى 42%.

وقد أدت الإجراءات المذكورة إلى ارتفاع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة وأصبحت الجزائر سنة 1998 أول دولة في العالم من حيث الاكتشافات النفطية، مما حسّن من المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري.

ثانيا: قانون سنة 2005: ألغى هذا القانون هيمنة شركة سوناطراك على قطاع المحروقات في الجزائر سواء في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو النقل، وساواها مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة، وذلك لأجل تحرير قطاع المحروقات[1].

وقد أسّس قانون 2005 وكالتين وطنيتين تتمتعان بالشخصية القانونية والإستقلال المالي، وهما :

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 145-161.

1- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى:"سلطة ضبط المحروقات" ARH

وتتولى التنظيم التقني للنشاطات التي يحكمها القانون ومنها:

- ✓ التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى.
- ✓ دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب، والتخزين.
- ✓ تطبيق العقوبات والغرامات المسدّدة للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين.
- ✓ تقديم توصيات للوزير المكلف بالمحروقات.

-2- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات: وتدعى بـ" النفط"ANALFT وتقوم بـ:

- ✓ ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات.
- ✓ تسيير وتحسين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.
- ✓ تسليم رخص التنقيب.
- ✓ طرح المناقصات عبر المنافسة وتقييم العروض الخاصة بنشاطات البحث.

ولقد ساهمت الإصلاحات المذكورة في إثمار نتائج واضحة فيما يخص عديد العقود التي تمت مع شركات أجنبية، حيث حصلت نحو 73 شركة كبرى على عقود في الجزائر، ومنها: إكسن وشل وبريتش بتروليوم وشيفرون وتوتال.

لكن تعديل سنة 2006 كان بمثابة تراجع عن خط تحرير قطاع المحروقات في الجزائر من خلال العودة إلى إلزامية مشاركة سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% في عقود الاستكشاف والانتاج والنقل ومجمل أنشطة التنقيب.

ثالثا: تعديلات 2013: وقد جاء على خلفية فشل الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للإستكشاف منذ سنة 2010، وذلك بسبب عديد الرسائل السلبية التي أبرزها قطاع المحروقات في الجزائر، حيث زادت قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية بين سوناطراك وعديد الشركات الأجنبية ك" ريبسول" الإسبانية و"أناداركو" الأمريكية، مما أثر سلباً على بيئة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري. وقد تضمنت أبرز التعديلات ما يلي:

- ✓ تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث واستغلال المحروقات.
- ✓ إدراج إجراءات جبائية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 145-161

- ✓ استثناء الحقول المستغلة من أي إجراءات جبائية جديدة.

وقد لاحظ عديد الخبراء بأن هذه التعديلات خجولة جدا، وخالية من أي تعديلات جذرية خاصة فيما يتعلق بتنشيط بيئة الاستثمار في الجزائر.

رابعا: قانون 2019: والذي صدر بغية تدارك تراجع جهود الاستكشاف والتي ترافقت مع انخفاض شديد في أسعار النفط شهدته السوق العالمية منذ سنة 2014، غير أن التطبيق الفعلي لهذا القانون لم يبدأ بعد بسبب إثارته لعديد من المشاكل والتي كان من أبرزها تصميم الحكومة الجزائرية على الإنطلاق في استخراج الغاز الصخري، ثم انطلاق حراك الشعب الجزائري في 22 فبراير 2019 الخامسة والذي عطّل إجراءات المضي في تنفيذ القانون الجديد، والذي أعلنت وزارة الطاقة والمناجم في مارس 2021 على لسان مدير التنظيم والدراسات القانونية بالوزارة، بأن النصوص التطبيقية تقترب من جهوزيتها كليا للتنفيذ، كما أوضح المتحدث بأن القانون الجديد سيدعم التطور والاستغلال الآمن والمستدام والأمثل لموارد المحروقات بما في ذلك الموارد غير التقليدية وموارد ال"أوفشور" وتلبية احتياجات الطاقة للجماعة الوطنية وضمان أمن إمداداتها على المدى الطويل وتعزيز حماية البيئة مع ضمان سلامة الأشخاص والمنشآت.

وحسب أرقام الوزارة، فإن حجم الاحتياطات الجزائرية التي تشمل جميع المنتجات مجتمعة (النفط والغاز والمكثفات وغاز البترول المسال) تقدر بأكثر من 4300 مليون طن، منها 55 % من الغاز الطبيعي إلى غاية 1 يناير 2020.

ويُظهر هذا الحجم انخفاضا طفيفا (بنحو 1 بالمائة) مقارنة بعام 2019، مدفوعة أساسا بالنفط الخام. وخلال سنة 2020 ، حققت الجزائر 18 اكتشافا للمحروقات، تمّت جميعها بالجهود الخاصة لسوناطراك مقابل 19 اكتشافا سنة 2019.[1]

[1] موقع وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية،" القانون الجديد سيمكن من إجراء اكتشافات جديدة،" 2021/03/02
https://www.energy.gov.dz/?article=-48

في الختام يمكن القول أن قانون 2005 كان له دور أساسي في تحرير قطاع المحروقات، وإعادة هيكلة الإطار القانوني لإدارة القطاع، عبر إعفاء شركة سوناطراك من عبء إدارة القطاع لصالح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وسلطة الضبط، زهو ما حرر القطاع جزئيا، وأنعش الإستثمار الأجنبي في البلاد، غير أن تعديلات 2006 نكست تلك الإصلاحات، وهو ما أدى بتراجع إنتاج الجزائر من المحروقات إلى نسبة 25%، إضافة إلى جمود الإستثمارات، وبالرغم من تعديلات 2013، إلا أن الحال لم يتحسن كثيرا.

وبالرغم من أن التغيير التشريعي مهم جدا، إلا أنه يحتاج إلى مقاربة شاملة للسياسة الطاقوية في البلاد أساسها إرادة سياسية فعالة للتطوير.

المحاضرة السابعة: السياسة البيئية في الدول العربية

ستتعرض المحاضرة لعدة عناصر أبرزها المشاكل البيئية في الدول العربية ومسّبباتها، وأدوات السياسة البيئية وانتهاء بالبعد الإقليمي والاتفاقيات الدولية.

أولا: المشاكل البيئية في الدول العربية ومسبّباتها: تتسم الدول العربية عموما بخصائص متقاربة من حيث الظروف المناخية ومحدودية الموارد الطبيعية والتوازن الهش في الأنظمة البيئية، ومن أبرز المشاكل نذكر:

- **التصحر:** حيث تتحول الأراضي المنتجة غلى قاحلة بفعل الرعي غير المدروس، وقطع الأشجار، وارتفاع ملوحة التربة وتلويث مياه الري والتوسع العمراني العشوائي.
- **تلوث المياه:** وتتمثل في المركبات الكيميائية المختلفة الناتجة عن الصناعة ، والمبيدات الحشرية ومركبات الأسمدة الزراعية، والصرف الصحي في المناطق الحضارية، إضافة إلى تلوث البحار والشواطئ العربية والصحراء بمشتقات النفط.
- **تدهور نوعية التربة:** تحدث بفعل الفيضانات والإفراط في الري وإزالة الغطاء النباتي.
- **تلوث الهواء:** ويحدث بفعل الغازات المنبعثة من السيارات وانبعاثات أول أكسيد الكربون والنشادر والكربون الأسود وثاني أكسيد الكبريت.
- **التنوع الوراثي:** حيث أن ثمة سلالات عديدة من النباتات والحيوانات البرية والطيور، بدأت تنقرض بفعل تلوث مكونات عناصر البيئة وتدهور السلسلة الغذائية التي تعتمد عليها تلك السلالات.
- **بيئة العمل:** أي البيئة المحيطة داخل المصانع ومراكز الإنتاج وتأثيرها على صحة العمال.
- **البيئة الحضرية:** أي بيئة المدن والتجمعات السكانية، والتي أصبحت غير صحية بسبب التخطيط العمراني غير الجيد والتكتلات السكانية وتمركز عديد المصانع في المناطق السكنية[1].

ثانيا: مسببات تدهور البيئة: والتي تلخص في:

- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن الحفاظ على البيئة يعيق التقدم الاقتصادي.
- ضعف المؤسسات وغياب التشريعات المنظمة لتعامل المواطن مع بيئته.

[1] حسين خليل, **مرجع سابق**، 441- 449.

- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية الذي يدفع عجلة التنمية من جهة أخرى.
- ضعف الجهود العربية المشتركة في معالجة القضايا البيئية.

ثالثا: أدوات السياسة البيئية: وتنقسم إلى ثلاث عناصر:

1- **الأدوات التعليمية والتثقيفية:** وتشمل البرامج التلفزية والاذاعية وبرامج الانترنت والمحاضرات العامة والندوات الشبابية, والتي تهدف إلى توعية المواطنين بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة, وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بها, وتعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها, وللمؤسسات التعليمية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية " كجمعيات حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلك", دور كبير في التوعية والتوجيه.

2- **الأدوات المؤسسية والتشريعية:** وتشمل مجمل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، وأبرزها وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، وبرغم وجود بعض هذه الهيئات عربياً، إلا أن قوانين شاملة وغير واضحة وضعيفة الفعالية.

3- **الأدوات التنظيمية المباشرة:** وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التدخلية لمؤسسات الدولة في آليات السوق بهدف معالجة الخلل المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية ومراقبة الأنشطة الاقتصادية المسببة للتلوث البيئي, والتي تصل إلى حد فرض ضرائب على المؤسسات والمصانع غير الملتزمة بتطبيق قوانين البيئة[1].

رابعا: البعد الاقليمي والاتفاقيات الدولية:

تتبنى البلدان العربية خططا وبرامج لتنمية قطاع البيئة ومكافحة التلوث وقد رصدت مراكز بحوث متخصصة لتنفيذ تلك الخطط, حيث نجد لجنة شؤون البيئة بالجامعة العربية, والمنظمة الاقليمية لحماية البيئة ومقرها الكويت ومركز الطوارئ لتبادل المعلومات التابع لها ومقره البحرين.

أما على المستوى الدولي فهناك عديد الإتفاقيات لحماية البيئة، والتي تشارك فيها الدول العربية، مثل معاهدة مونتريال لحماية الأوزون- مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي- معاهدة بازل- قانون

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.445-448.

البحار– مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي واتفاقية كيوتو المنبثقة منه. وتلزم هذه الإتفاقيات الدول العربية كغيرها من المنضمّين، بالتعاون مع الأسرة الدولية في حماية البيئة المحلية والدولية باعتماد السياسات وخطط العمل الوطنية اللازمة لمواجهة التحديات البيئية الحالية والمستقبلية[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.449-450.